

Final Project 1

Code: MGM 496-PMG496

Project Template

Faculty of Management
Midocean University

أثر التكامل بين المشاريع العملاقة على التنمية الاقتصادية المحلية: دراسة
ميدانية على مشروع نيوم بمنطقة تبوك

أسم الطالب

فارس خضر الغامدي

الرقم الجامعي

252001462

مشروع تخرج- ١

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبدالرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

التاريخ- الفصل الدراسي

جدول المحتويات

٤.....	١. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
٤.....	١.١. المقدمة:
٦.....	١.٢. مشكلة الدراسة
٦.....	1.2.1. فجوات على المستوى النظري:
٧.....	1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي:
٨.....	١.٣. أهمية الدراسة
٨.....	1.3.1. على المستوى النظري:
٨.....	1.3.2. على المستوى التطبيقي:
٩.....	1.4. أسئلة الدراسة
١٠.....	1.5. أهداف الدراسة
١٠.....	1.6. فرضيات الدراسة
١١.....	1.7. نموذج الدراسة
١٢.....	1.8. منهجية الدراسة
١٤.....	1.9. الدراسة الميدانية
١٤.....	1.10. مخطط المشروع المقترح
١٧.....	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
١٧.....	2.1. المقدمة
١٧.....	2.2. المتغير المستقل: التكامل بين المشاريع العملاقة
١٧.....	تمهيد
١٨.....	مفهوم التكامل بين المشاريع العملاقة

١٨	أهمية التكامل بين المشاريع العملاقة.....
١٩	أهداف التكامل بين المشاريع العملاقة.....
٢٠	أبعاد التكامل بين المشاريع العملاقة.....
٢٢	الدراسات السابقة المرتبطة بالمتغير المستقل.....
٢٤	2.3. المتغير التابع: التنمية الاقتصادية المحلية.....
٢٤	تمهيد.....
٢٤	مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية.....
٢٥	أهمية التنمية الاقتصادية المحلية.....
٢٦	أهداف التنمية الاقتصادية المحلية.....
٢٧	أبعاد التنمية الاقتصادية المحلية.....
٢٨	الدراسات السابقة المرتبطة بالمتغير التابع.....
٣٠	2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.....
٣٢	2.5. الخاتمة.....
٣٤	قائمة المراجع.....

١. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

١,١. المقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولاً جوهرياً في أنماط التنمية الاقتصادية، حيث برزت المشاريع العملاقة (Mega Projects) بوصفها أحد أبرز الأدوات الاستراتيجية التي تتبناها الحكومات والدول الساعية إلى إحداث نقلة نوعية في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. وتُعرّف المشاريع العملاقة بأنها تلك المبادرات التنموية واسعة النطاق التي تتجاوز تكلفتها مليار دولار، وتمتد آثارها لتتطال ملايين الأشخاص، وتتطلب سنوات

طويلة من التخطيط والتنفيذ، فضلاً عن كونها تتطوي على درجة عالية من التعقيد التقني والمؤسسي والتمويلي. وقد أصبحت هذه المشاريع تمثل قاطرة حقيقية للتنمية في كثير من الاقتصادات الناشئة والمتقدمة على حدٍ سواء، إذ تسعى من خلالها الدول إلى تعزيز تنافسيتها العالمية، وتنويع مصادر دخلها، وخلق فرص العمل، وتحسين جودة الحياة لسكانها.

وفي ظل التوجهات العالمية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، باتت المشاريع العملاقة تُقيّم لا بحجم استثماراتها الضخمة فحسب، بل بمدى قدرتها على إحداث تأثير إيجابي متكامل على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، خاصةً على المستوى المحلي للمناطق التي تحتضنها. ويشير (Metaxas 2024) إلى أن المشاريع العملاقة الحديثة، كمشروع "مدريد نويفو نورتي" في إسبانيا، تُعدّ نموذجاً لكيفية مواءمة الاستثمارات العملاقة مع مبادئ الاستدامة الحضرية وبناء صورة المدن الذكية. كما يؤكد (Montrimas et al. 2021) أن التقييم التقليدي للأثر الاجتماعي والاقتصادي للمشاريع العملاقة بات قاصراً عن استيعاب كامل التأثيرات الاستراتيجية بعيدة المدى، مما يستوجب تبني مقاربات تقييمية أكثر شمولاً.

وعلى الصعيد العربي والإقليمي، تنصدر المملكة العربية السعودية المشهد التنموي من خلال إطلاقها لمنظومة من المشاريع العملاقة في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تستهدف تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط. ويأتي مشروع "نيوم" في منطقة تبوك في مقدمة هذه المشاريع، إذ يُمثّل أحد أكبر المشاريع التنموية في العالم بتكلفة تقديرية تتجاوز ٥٠٠ مليار دولار، ويمتد على مساحة تزيد عن ٢٦ ألف كيلومتر مربع شمال غرب المملكة. ويهدف المشروع إلى إنشاء منطقة اقتصادية خاصة متكاملة تجمع بين التكنولوجيا المتقدمة، والطاقة المتجددة، والسياحة الفاخرة، والصناعات المعرفية، بما يجعله رافداً استراتيجياً للاقتصاد السعودي ومنطقة تبوك على وجه الخصوص.

غير أن نجاح المشاريع العملاقة لا يُقاس بحجمها أو طموحاتها فحسب، بل بمدى تكاملها مع المشاريع التنموية الأخرى في محيطها، ومدى قدرتها على تحقيق آثار اقتصادية محلية إيجابية ومستدامة. ويشير (Hassan et al. 2025) في دراستهم حول الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني إلى أن التكامل بين المشاريع العملاقة وإدراك أصحاب المصلحة المحليين لقيمتها يُعدّان عاملين حاسمين في تحقيق التنمية المستدامة. كما يبرز

Pratama et al. (2023) أهمية العلاقات الاجتماعية ودور الحكومات المحلية في تخطيط المشاريع العملاقة، خاصةً ضمن المناطق الاقتصادية الخاصة، وذلك لضمان توافقها مع احتياجات المجتمعات المضيفة. ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على أثر التكامل بين المشاريع العملاقة على التنمية الاقتصادية المحلية، من خلال دراسة ميدانية على مشروع نيوم بمنطقة تبوك، باعتباره نموذجاً حياً للمشاريع العملاقة التي تسعى إلى إعادة رسم خارطة التنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية، والوقوف على مدى تحقق التكامل بين مكوناته المختلفة وبينه وبين البيئة التنموية المحيطة به، وانعكاس ذلك على متغيرات التنمية الاقتصادية المحلية في منطقة تبوك.

١,٢ . مشكلة الدراسة

على الرغم من الاهتمام المتزايد بالمشاريع العملاقة بوصفها أداة محورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن الأدبيات والممارسات الميدانية تكشف عن وجود فجوات جوهرية في فهم العلاقة بين التكامل في هذه المشاريع وانعكاساته على التنمية المحلية، خاصةً في ظل تباين السياقات الجغرافية والاقتصادية والمؤسسية. ويُلاحظ أن كثيراً من المشاريع العملاقة تواجه تحديات في تحويل استثماراتها الضخمة إلى منافع تنموية ملموسة على المستوى المحلي، مما يطرح تساؤلات جدية حول مدى فاعلية آليات التكامل المعتمدة في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة. ويمكن تقسيم مشكلة الدراسة إلى فجوتين رئيسيتين، إحداها نظرية والأخرى تطبيقية:

1.2.1. فجوات على المستوى النظري:

تكشف مراجعة الأدبيات السابقة عن وجود محدودية واضحة في الدراسات التي تناولت مفهوم "التكامل بين المشاريع العملاقة" بوصفه متغيراً مستقلاً مؤثراً في التنمية الاقتصادية المحلية، إذ ركّز معظم الباحثين على دراسة الأثر المباشر للمشاريع العملاقة دون التعمق في فحص العلاقات التكاملية البينية بين مكوناتها أو بينها وبين المشاريع التنموية المحيطة. وقد أشار Montrimas et al. (2021) إلى أن منهجيات التقييم الاجتماعي-الاقتصادي السائدة قاصرة عن استيعاب الأثر الاستراتيجي الكامل للمشاريع العملاقة، مما يستدعي تطوير أطر نظرية أكثر شمولاً.

كما يُلاحظ أن الدراسات المتاحة تناولت المشاريع العملاقة في سياقات جغرافية متنوعة، كمشروع "مريد نوفيو نورتي" في إسبانيا (Metaxas, 2024)؛ (Metaxas et al., 2023)، والممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني (Hassan et al., 2025)، والمناطق الاقتصادية الخاصة في إندونيسيا (Pratama et al., 2023)، إلا أن ثمة ندرة واضحة في الدراسات التي تناولت السياق الخليجي والسعودي تحديداً، رغم الخصوصية التي تتمتع بها المشاريع العملاقة في المملكة العربية السعودية من حيث الحجم والتمويل والرؤية الاستراتيجية.

علاوة على ذلك، تفتقر الأدبيات الحالية إلى نموذج نظري متكامل يربط بين أبعاد التكامل في المشاريع العملاقة (التكامل القطاعي، والمكاني، والمؤسسي، والاجتماعي) وأبعاد التنمية الاقتصادية المحلية (تشغيل العمالة، تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تنويع الاقتصاد المحلي، تحسين مستوى المعيشة)، وهو ما يستدعي بناء إطار مفاهيمي يسد هذه الفجوة.

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي:

على الصعيد التطبيقي، ورغم انطلاق مشروع نيوم منذ عام ٢٠١٧ ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، إلا أن الدراسات الميدانية التي تناولت أثره على التنمية الاقتصادية المحلية في منطقة تبوك لا تزال محدودة، ويغلب على معظمها الطابع الوصفي العام دون الغوص في تحليل العلاقات التكاملية بين مكونات المشروع وأثرها التنموي المحلي. ويُلاحظ غياب الدراسات الميدانية المنهجية التي تستطلع آراء أصحاب المصلحة المحليين سكان المنطقة، أصحاب الأعمال، المسؤولين المحليين، العاملين في المشروع (حول مدى انعكاس التكامل في المشروع على واقعهم الاقتصادي والمعيشي).

كما تبرز فجوة تطبيقية تتعلق بضعف الأدلة الميدانية حول مدى استفادة الاقتصاد المحلي في منطقة تبوك من المشروع، سواء من حيث فرص التشغيل، أو تطوير سلاسل الإمداد المحلية، أو دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أو نقل المعرفة والتكنولوجيا، ويشير (Hassan et al., 2025) إلى أن إدراك أصحاب المصلحة لمدى استدامة المشاريع العملاقة يُعدّ مؤشراً حيوياً يجب على الحكومات وصانعي السياسات أخذه بعين الاعتبار، وهو ما لم يحظَ بالاهتمام الكافي في السياق السعودي.

وبناءً على ما تقدّم، يمكن صياغة السؤال الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

ما أثر التكامل بين المشاريع العملاقة على التنمية الاقتصادية المحلية في مشروع نيوم بمنطقة تبوك؟

١,٣. أهمية الدراسة

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من الموضوع الذي تتناوله، ومن السياق الذي تُجرى فيه، ومن الفئات التي يُتوقع أن تستفيد من نتائجها. ويمكن تناول أهمية الدراسة من خلال بعدين رئيسيين:

1.3.1. على المستوى النظري:

تُساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العربية والعالمية المتعلقة بالمشاريع العملاقة وأثرها التنموي، من خلال تقديم إطار مفاهيمي متكامل يربط بين أبعاد التكامل في المشاريع العملاقة وأبعاد التنمية الاقتصادية المحلية، وهو ما يُعدّ إضافةً نوعيةً إلى المكتبة العلمية في هذا المجال. كما تُساهم الدراسة في سدّ الفجوة المتعلقة بندرة الأبحاث التي تناولت المشاريع العملاقة في السياق السعودي والخليجي، خاصةً تلك التي تُجرى ضمن أطر رؤية المملكة ٢٠٣٠.

علاوةً على ذلك، تُقدّم الدراسة قراءةً تحليليةً مقارنةً بين نتائج الدراسات السابقة التي أُجريت في سياقات دولية متنوعة (كإسبانيا، وباكستان، وإندونيسيا، وليتوانيا) وبين نتائجها الميدانية في السياق السعودي، مما يُتيح بناءً فهم أعمق للتباين السياقي في أثر المشاريع العملاقة. كما تفتح الدراسة آفاقاً بحثية جديدة للباحثين المهتمين بدراسة المشاريع العملاقة، سواء من حيث المتغيرات أو الأدوات المنهجية أو المداخل النظرية.

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

تكتسب الدراسة أهميتها التطبيقية من كونها تتناول أحد أبرز المشاريع العملاقة في العالم وهو مشروع نيوم، الذي يُعدّ ركيزةً أساسيةً في رؤية المملكة ٢٠٣٠. ويُتوقع أن تُقدّم نتائج الدراسة رؤى عملية تُفيد صانعي القرار في الجهات الحكومية المعنية، وعلى رأسها هيئة تطوير منطقة تبوك وإدارة مشروع نيوم، فيما يخص تعزيز

آليات التكامل بين مكونات المشروع وبين المنظومة التنموية المحيطة، بما يُحقّق الأثر التنموي المحلي المنشود.

كما يُمكن أن تُسهم نتائج الدراسة في توجيه السياسات الاقتصادية المحلية في منطقة تبوك بما يضمن تعظيم الاستفادة من المشروع، وتمكين القطاع الخاص المحلي، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتأهيل الكوادر البشرية المحلية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل الجديد. كما تُقيد الدراسة المستثمرين ورجال الأعمال في فهم الفرص الاستثمارية المرتبطة بالمشروع، وتُمدّد المجتمع المحلي بصورة واضحة عن انعكاسات المشروع على حياتهم الاقتصادية والمعيشية، فضلاً عن إفادتها للباحثين والأكاديميين المهتمين بدراسة المشاريع العملاقة والتنمية الاقتصادية المحلية.

1.4. أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي: ما أثر التكامل بين المشاريع العملاقة بأبعاده (التكامل الاستراتيجي، التكامل التشغيلي، التكامل المالي، التكامل التقني والمعرفي) على التنمية الاقتصادية المحلية في منطقة تبوك من خلال مشروع نيوم؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما أثر التكامل الاستراتيجي بين المشاريع العملاقة على التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة تبوك؟
2. ما أثر التكامل التشغيلي بين المشاريع العملاقة على التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة تبوك؟
3. ما أثر التكامل المالي بين المشاريع العملاقة على التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة تبوك؟
4. ما أثر التكامل التقني والمعرفي بين المشاريع العملاقة على التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة تبوك؟
5. ما مستوى تطبيق التكامل بين المشاريع العملاقة في مشروع نيوم من وجهة نظر المعنيين؟
6. ما مستوى التنمية الاقتصادية المحلية المتحققة بمنطقة تبوك جراء إنشاء مشروع نيوم؟
7. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول أثر التكامل بين المشاريع العملاقة على التنمية الاقتصادية المحلية تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، طبيعة العمل)؟

1.5. أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التكامل بين المشاريع العملاقة بأبعاده (التكامل الاستراتيجي، التكامل التشغيلي، التكامل المالي، التكامل التقني والمعرفي) على التنمية الاقتصادية المحلية في منطقة تبوك، وذلك من خلال دراسة ميدانية على مشروع نيوم.

الأهداف الفرعية:

١. الكشف عن مفهوم المشاريع العملاقة وأبعاد التكامل بينها في الأدبيات المعاصرة، مع التركيز على السياق السعودي في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠.
٢. تحديد أثر التكامل الاستراتيجي بين المشاريع العملاقة على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة تبوك.
٣. قياس أثر التكامل التشغيلي بين المشاريع العملاقة على تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة تبوك.
٤. تحليل أثر التكامل المالي والاستثماري بين المشاريع العملاقة على التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة تبوك.
٥. استكشاف أثر التكامل التقني والمعرفي بين المشاريع العملاقة على التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة تبوك.
٦. تقييم مستوى تطبيق أبعاد التكامل بين المشاريع العملاقة في مشروع نيوم.
٧. رصد مستوى التنمية الاقتصادية المحلية المتحققة في منطقة تبوك نتيجة إنشاء مشروع نيوم.
٨. الكشف عن الفروق في اتجاهات المبحوثين حول موضوع الدراسة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية.
٩. الخروج بجملته من التوصيات والمقترحات التي تُسهم في تعزيز التكامل بين المشاريع العملاقة بما يخدم التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة تبوك والمملكة عموماً.

1.6. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: (H_0) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتكامل بين المشاريع العملاقة بأبعاده مجتمعةً على التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة تبوك.

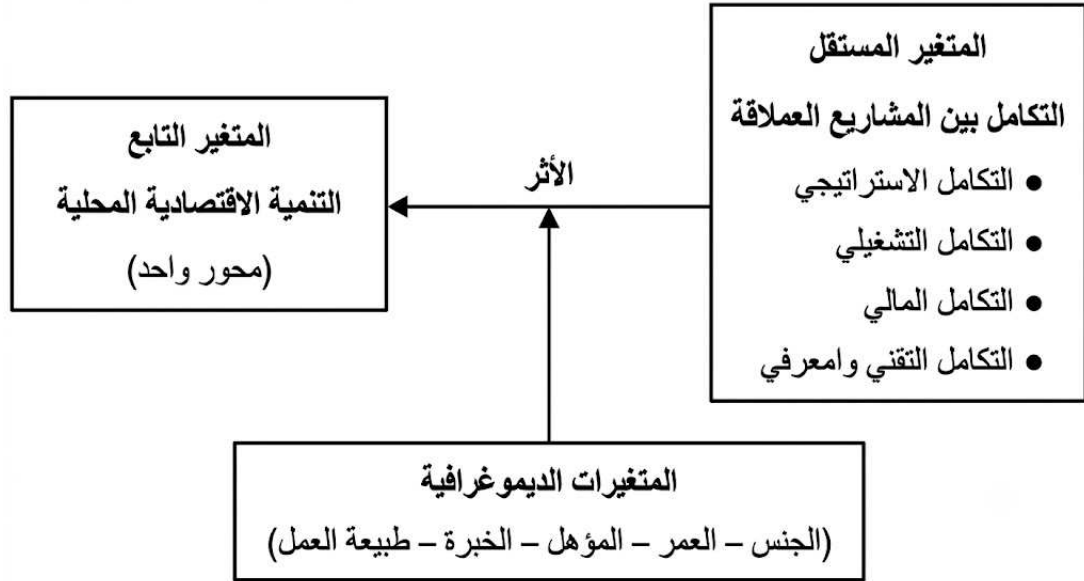
الفرضيات الفرعية:

- H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتكامل الاستراتيجي على التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة تبوك.
- H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتكامل التشغيلي على التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة تبوك.
- H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتكامل المالي على التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة تبوك.
- H_{04} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتكامل التقني والمعرفي على التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة تبوك.
- H_{05} : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول أثر التكامل بين المشاريع العملاقة على التنمية الاقتصادية المحلية تُعزى للمتغيرات الديموغرافية.

1.7. نموذج الدراسة

يوضح نموذج الدراسة العلاقة بين المتغير المستقل (التكامل بين المشاريع العملاقة) بأبعاده الأربعة، والمتغير التابع (التنمية الاقتصادية المحلية) على النحو الآتي:

شكل رقم (1): نموذج الدراسة المقترح - من إعداد الباحث



1.8. منهجية الدراسة

منهج الدراسة: سوف يعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لطبيعة الموضوع وأهدافه، إذ سيتم توظيفه لوصف ظاهرة التكامل بين المشاريع العملاقة وتحليل أثرها على التنمية الاقتصادية المحلية، من خلال جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج علمية دقيقة يمكن تعميمها.

كما سيتم توظيف المنهج الميداني عبر تصميم أداة استبانة إلكترونية وورقية توزع على مجتمع الدراسة، وستعالج البيانات المتحصلة إحصائياً بما يتيح اختبار الفرضيات والإجابة عن أسئلة الدراسة، وذلك بما يتوافق مع الخصوصية التنموية لمنطقة تبوك ومشروع نيوم.

مجتمع وعينة الدراسة: سوف يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في مشروع نيوم والجهات الحكومية والاقتصادية ذات العلاقة بمنطقة تبوك، إضافة إلى رجال الأعمال والمستثمرين المحليين، ويُقدَّر إجمالي هذا المجتمع بنحو (٤,٥٠٠) فرد وفق التقديرات الأولية المتاحة.

وسوف يعتمد الباحث على أسلوب العينة العشوائية الطبقية، حيث سيتم اختيار عينة قوامها (٣٨٤) مفردة وفقاً لجدول (Krejcie & Morgan) لتحديد حجم العينة، وسوف يُوزَّع (٤٠٠) استبانة تحسباً لعدم الاستجابة أو الاستبعاد، ومن المتوقع استرداد (٣٨٠) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة استجابة تقارب (95%)

مصادر جمع البيانات:

- **المصادر الأولية:** ستُجمع من خلال أداة الاستبانة التي سيتم تصميمها خصيصاً لأغراض هذه الدراسة، إضافة إلى المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين والخبراء.
- **المصادر الثانوية:** ستشمل الكتب والمراجع العربية والأجنبية، الدوريات العلمية المحكمة، الرسائل الجامعية، التقارير الرسمية الصادرة عن هيئة نيوم وهيئة الاستثمار ووزارة الاقتصاد والتخطيط، إضافة إلى وثائق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أدوات الدراسة: سوف تعتمد الدراسة على الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات، وسيتم تصميمها وفق مقياس ليكرت الخماسي، وتوزع فقراتها على النحو الآتي:

المتغير	البُعد	عدد الفقرات
المتغير المستقل: التكامل بين المشاريع العملاقة	التكامل الاستراتيجي	4
	التكامل التشغيلي	4
	التكامل المالي	4
	التكامل التقني والمعرفي	4
المتغير التابع: التنمية الاقتصادية المحلية	محور واحد	10
الإجمالي		26 فقرة

الأساليب الإحصائية المستخدمة: سوف تتم معالجة البيانات باستخدام برنامج (SPSS) و (AMOS)، وسيتم توظيف الأساليب الإحصائية الآتية: التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الأداة، معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الاتساق الداخلي، تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات، اختبار (T-test) وتحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للكشف عن الفروق، إضافة إلى اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov).

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** ستقتصر الدراسة على تناول أثر التكامل بين المشاريع العملاقة بأبعاده الأربعة (الاستراتيجي، التشغيلي، المالي، التقني والمعرفي) على التنمية الاقتصادية المحلية.
- **الحدود المكانية:** سوف تُطبَّق الدراسة الميدانية على مشروع نيوم في منطقة تبوك بالمملكة العربية السعودية.
- **الحدود البشرية:** ستشمل العاملين في مشروع نيوم والجهات الحكومية والاقتصادية ذات الصلة والمستثمرين المحليين بمنطقة تبوك.
- **الحدود الزمانية:** سوف تُنفَّذ الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة بين (٢٠٢٥ - ٢٠٢٦م).

1.9. الدراسة الميدانية

سوف يقوم الباحث بإجراء الدراسة الميدانية عبر عدة مراحل متتابعة، تبدأ بمرحلة إعداد أداة الاستبانة وعرضها على مجموعة من المحكمين الأكاديميين والخبراء المتخصصين للتأكد من صدقها الظاهري، ثم إجراء الدراسة الاستطلاعية على عينة استكشافية قوامها (30) مفردة لاختبار ثبات الأداة وصلاحياتها للتطبيق. وبعد ذلك سوف تُوزَّع الاستبانة على أفراد العينة المستهدفة بالوسائل الإلكترونية والورقية، ومن ثم تُجمع البيانات وتُدخل في برنامج (SPSS) لمعالجتها إحصائياً، ثم تُعرض النتائج وتُناقش وتُفسَّر في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وصولاً إلى صياغة التوصيات والمقترحات ذات الصلة.

1.10. مخطط المشروع المقترح

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة

- أسئلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- فرضيات الدراسة
- نموذج الدراسة
- منهجية الدراسة
- الدراسة الميدانية
- مخطط المشروع المقترح
- مصطلحات الدراسة

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

- المبحث الأول: المشاريع العملاقة – مفهومها، خصائصها، ونماذجها العالمية والمحلية (نيوم أنموذجاً).
- المبحث الثاني: التكامل بين المشاريع العملاقة – الأبعاد، المتطلبات، والآليات.
- المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية المحلية – المفهوم، المؤشرات، والعوامل المؤثرة.
- المبحث الرابع: العلاقة بين التكامل في المشاريع العملاقة والتنمية الاقتصادية المحلية.
- المبحث الخامس: الدراسات السابقة العربية والأجنبية والتعقيب عليها.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها

- منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، أداة الدراسة، صدق وثبات الأداة، الأساليب الإحصائية.

الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

- الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.
- تحليل استجابات المبحوثين حول محاور الدراسة.
- اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

- ملخص النتائج، التوصيات، المقترحات لدراسات مستقبلية.

قائمة المراجع والملاحق

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. المقدمة

يُعدّ الإطار النظري والدراسات السابقة ركيزةً أساسية في أي بحث علمي، إذ يُوفّر الأساس المعرفي الذي يستند إليه الباحث في بناء تصوّره النظري وصياغة فرضياته وتفسير نتائجه، فضلاً عن أنه يُتيح الوقوف على أهمّ الإسهامات العلمية السابقة في مجال الدراسة، والاطلاع على المناهج والأدوات المستخدمة، والنتائج التي تمّ التوصل إليها. ويسعى هذا الفصل إلى تقديم عرضٍ نظري متكامل يتناول المتغيرين الرئيسيين للدراسة الحالية، وهما: التكامل بين المشاريع العملاقة (المتغير المستقل) بأبعاده الأربعة المتمثلة في التكامل الاستراتيجي والتكامل التشغيلي والتكامل المالي والتكامل التقني والمعرفي، والتنمية الاقتصادية المحلية (المتغير التابع) في منطقة تبوك من خلال مشروع نيوم.

وقد أصبحت المشاريع العملاقة أحد أبرز محاور التنمية في العصر الراهن، لما تحمله من قدرة على إحداث تحولات جوهرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق التي تُقام فيها، كما أن التكامل بين هذه المشاريع بات ضرورةً حتمية لضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والفاعلية، وتعظيم العوائد التنموية المرجوة منها. ويأتي مشروع نيوم في المملكة العربية السعودية بوصفه أحد أبرز المشاريع العملاقة على مستوى العالم، إذ يُمثّل نموذجاً رائداً لكيفية توظيف المشاريع العملاقة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة تبوك، وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ويتناول هذا الفصل عرضاً وافياً للمتغير المستقل من حيث المفهوم والأهمية والأهداف والأبعاد، ثم عرضاً لأبرز الدراسات السابقة العربية والأجنبية المرتبطة به، يليه عرضٌ مماثل للمتغير التابع، ثم مناقشة العلاقة بين المتغيرين، وينتهي الفصل بخاتمة تُلخّص أبرز ما ورد فيه.

2.2. المتغير المستقل: التكامل بين المشاريع العملاقة

تمهيد

شهد العالم في العقود الأخيرة تنامياً ملحوظاً في الاهتمام بالمشاريع العملاقة (Megaprojects) بوصفها أداة استراتيجية لتحقيق التحولات التنموية الكبرى، وتُعرف هذه المشاريع بأنها المشاريع ذات الميزانيات الضخمة التي تتجاوز مليار دولار، والتي تستغرق سنوات طويلة في التنفيذ، وتؤثر تأثيراً مباشراً في حياة ملايين الأشخاص. غير أن نجاح هذه المشاريع لا يتحقق بمعزل عن بعضها البعض، بل يتطلب وجود تكامل متعدد الأبعاد بينها، بحيث تعمل بوصفها منظومة متكاملة تُعزز الأثر التنموي وتُقلل من التكاليف والمخاطر.

مفهوم التكامل بين المشاريع العملاقة

يُشير مفهوم التكامل بين المشاريع العملاقة إلى تلك العملية المنهجية التي يتم من خلالها تنسيق الجهود والموارد والأنشطة بين المشاريع الكبرى المختلفة، بهدف تحقيق التناغم والانسجام فيما بينها، وتعظيم القيمة المضافة الناتجة عن تنفيذها. وقد عرّفه علي وأبو حسين (٢٠١٨) بأنه "منظومة من العلاقات التنسيقية والتشاركية التي تربط بين مختلف الأطراف المعنية بالمشاريع الكبرى، بما يضمن انسياب المعلومات والموارد وتوحيد الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة". ويرى الفايز وآخرون (١٩٨٨) أن التكامل بين المشاريع يُمثل "الإطار المؤسسي الذي يجمع بين المشاريع المتشابهة والمتكاملة في القطاعات الاستراتيجية، بهدف الاستفادة من الميزات النسبية وتحقيق وفورات الحجم".

ومن منظور معاصر، يُعرّف (Han et al. (2024) التكامل بين المشاريع العملاقة بأنه "العملية الاستراتيجية التي يتم من خلالها ربط المشاريع الكبرى ببعضها البعض عبر أبعاد متعددة تشمل الاستراتيجية والتشغيل والتمويل والمعرفة، بما يُسهم في تحقيق التنمية عالية الجودة وتحقيق الاستدامة". ويُضيف Pratama et al. (2023) أن التكامل يتجاوز البعد الفني ليشمل البعد الاجتماعي، إذ ينطوي على بناء شبكة من العلاقات الاجتماعية والمؤسسية بين مختلف الجهات المعنية بالمشروع.

أهمية التكامل بين المشاريع العملاقة

تكتسب عملية التكامل بين المشاريع العملاقة أهمية بالغة في السياق التنموي المعاصر، فهي تُمثل الجسر الذي يربط بين الطموحات التنموية الكبرى والواقع التنفيذي، كما تُسهم في تحويل المشاريع من كيانات منفصلة

إلى منظومة متكاملة تُعزّز بعضها البعض. وتتبع هذه الأهمية من الدور المحوري الذي يلعبه التكامل في تعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، وتقليل التكاليف والمخاطر، وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

ويشير (Metaxas (2024 إلى أن أهمية التكامل بين المشاريع العملاقة تتمثل فيما يلي: أولاً، تعزيز صورة المدينة المستدامة من خلال إحداث تناغم بين المشاريع المختلفة بما يُقدّم صورةً موحّدة وجاذبة للمستثمرين والزوار. ثانياً، تحقيق التنمية الحضرية المتوازنة من خلال توزيع المشاريع بشكل يخدم مختلف مناطق المدينة ويُحقّق العدالة المكانية. ثالثاً، تعظيم الأثر الاقتصادي من خلال خلق سلاسل قيمة متكاملة تربط بين المشاريع المختلفة وتُوفّر فرصاً للتوظيف والاستثمار.

ويرى (Hassan et al. (2025 أن أهمية التكامل بين المشاريع العملاقة تتجلى في: أولاً، تحقيق التنمية المستدامة من خلال دمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في جميع مراحل المشروع. ثانياً، تعزيز إدراك أصحاب المصلحة للمشروع بشكل إيجابي، مما يُسهم في الحصول على الدعم المجتمعي والسياسي اللازم لنجاحه. ثالثاً، تحقيق التعاون الاستراتيجي بين الدول والمؤسسات، كما هو الحال في الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني الذي يُمثّل نموذجاً للتكامل بين مشاريع عملاقة عابرة للحدود.

ويُضيف (Nourelfath et al. (2022 أن أهمية التكامل تتمثل في قدرته على تحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي المتعدد الأبعاد، إذ إن المشاريع المتكاملة تُوفّر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتُسهم في تنمية المهارات المحلية، وتُعزّز من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، فضلاً عن تنشيط القطاعات الداعمة كالنقل والاتصالات والخدمات اللوجستية.

أهداف التكامل بين المشاريع العملاقة

يسعى التكامل بين المشاريع العملاقة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تتقاطع مع الأهداف التنموية الوطنية والإقليمية، وقد تناول الباحثون هذه الأهداف من زوايا متعددة تعكس ثراء المفهوم وتشعّب تطبيقاته.

يشير (Metaxas et al. (2023) إلى أن أهداف التكامل بين المشاريع العملاقة تتمثل فيما يلي: أولاً، تحقيق التنمية الحضرية المستدامة من خلال تصميم مشاريع تراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ثانياً، توفير بنية تحتية متكاملة تخدم الاحتياجات المتنوعة للسكان والمستثمرين. ثالثاً، تعزيز الجاذبية الاستثمارية للمنطقة من خلال تقديم بيئة متكاملة تُقلل من التكاليف وتُوفر الحوافز اللازمة.

كما يشير (Montrimas et al. (2021) إلى أن التكامل بين المشاريع العملاقة، ولا سيما مشاريع النقل، يسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية: أولاً، تجاوز الأثر الاقتصادي الاجتماعي التقليدي للمشاريع من خلال إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد المحلي. ثانياً، تحقيق الاندماج المكاني بين المناطق الحضرية والريفية من خلال شبكات النقل المتكاملة. ثالثاً، تعزيز التنافسية الإقليمية للمدن والمناطق التي تحتضن هذه المشاريع.

ويُضيف (Zhou et al. (2021) في دراسته حول المشاريع الحضرية العملاقة في الصين أن أهداف التكامل تشمل: أولاً، تحقيق التحوّل الحضري من خلال تطوير البنية التحتية والخدمات. ثانياً، تعزيز الحوكمة الحضرية عبر إشراك مختلف الجهات المعنية في اتخاذ القرارات. ثالثاً، تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن من خلال توزيع المشاريع بشكل يخدم المناطق الأقل تطوراً.

ويرى (Hamed (2025) في دراسته حول مشروع بنبان للطاقة الشمسية في مصر أن أهداف التكامل بين المشاريع العملاقة تتضمن: أولاً، تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بشكل متكامل ومتناغم. ثانياً، توفير مصادر طاقة نظيفة تلبي احتياجات القطاعات المختلفة. ثالثاً، تعزيز نجاح المشاريع من خلال دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في مراحل التخطيط والتنفيذ.

أبعاد التكامل بين المشاريع العملاقة

تم تحديد أبعاد التكامل بين المشاريع العملاقة بناءً على دراسة علي وأبو حسين (٢٠١٨) ودراسة Han et al. (2024) ودراسة (Pratama et al. (2023) ، وهي: التكامل الاستراتيجي، والتكامل التشغيلي، والتكامل المالي، والتكامل التقني والمعرفي. وفيما يلي شرح مفصّل لكل بُعدٍ من هذه الأبعاد:

البُعد الأول: التكامل الاستراتيجي، ويُشير إلى عملية مواءمة الرؤى والأهداف الاستراتيجية للمشاريع العملاقة المختلفة، بحيث تعمل جميعها في اتجاه واحد يخدم الأهداف التنموية الوطنية والإقليمية. ويتضمن هذا البُعد وضع خطط استراتيجية موحدة، وتحديد الأولويات المشتركة، وبناء توافق بين الجهات المعنية على المستوى الاستراتيجي. ويُعدّ التكامل الاستراتيجي أساس نجاح التكامل بين المشاريع، إذ يُوفّر الإطار الشامل الذي تنبثق منه بقية أنواع التكامل. ووفقاً لـ (Hassan et al. (2025)، فإنّ التكامل الاستراتيجي يتطلب وجود قيادة موحدة قادرة على تنسيق الجهود بين مختلف الأطراف، ورؤية واضحة تُحدّد الأهداف بعيدة المدى.

البُعد الثاني: التكامل التشغيلي، ويتعلق بتنسيق العمليات والأنشطة اليومية بين المشاريع العملاقة، بما يضمن انسياب العمل وتجنّب الازدواجية والتعارض. ويشمل هذا البُعد تكامل سلاسل التوريد، وتوحيد الإجراءات، وتنسيق الجداول الزمنية، وإدارة الموارد البشرية والمادية بشكل متكامل. ويُشير Mpungose and Maharaj (2022) إلى أنّ التكامل التشغيلي يُعزّز من كفاءة استخدام الموارد ويُقلّل من التكاليف التشغيلية، كما يُساهم في تحقيق التناغم بين المشاريع من الناحية التنفيذية.

البُعد الثالث: التكامل المالي، ويُشير إلى تنسيق الجوانب المالية بين المشاريع العملاقة، بما يشمل توحيد مصادر التمويل، وتوزيع الميزانيات بشكل عادل، وإدارة المخاطر المالية بشكل متكامل، والاستفادة من وفورات الحجم في المشتريات والاستثمارات. ويرى (Nourelfath et al. (2022) أنّ التكامل المالي يُوفّر مرونة في إدارة الموارد المالية، ويُتيح إعادة توجيه الأموال بين المشاريع حسب الاحتياجات والأولويات، مما يُعزّز من القدرة على مواجهة التحديات المالية.

البُعد الرابع: التكامل التقني والمعرفي، ويتعلق بتبادل المعرفة والتقنيات والخبرات بين المشاريع العملاقة، بما يُساهم في نقل أفضل الممارسات وتجنّب تكرار الأخطاء. ويشمل هذا البُعد بناء منصات معرفية مشتركة، وتوحيد المعايير التقنية، وتشجيع التعاون البحثي والتطويري بين المشاريع. ويُؤكّد (Han et al. (2024) أنّ التكامل التقني والمعرفي يُمثّل محرّكاً رئيسياً للتنمية عالية الجودة، إذ يُساهم في تعزيز القدرات الابتكارية للمشاريع ورفع مستوى كفاءتها.

بالإضافة إلى الأبعاد الأربعة الرئيسية، تجدر الإشارة إلى وجود عناصر أخرى داعمة للتكامل بين المشاريع العملاقة، منها: التكامل المؤسسي الذي يتعلق ببناء الأطر التنظيمية والقانونية الداعمة للتكامل، والتكامل الاجتماعي الذي يُعنى بإدماج المجتمعات المحلية في عملية التخطيط والتنفيذ، والتكامل البيئي الذي يهدف إلى ضمان الاستدامة البيئية للمشاريع المتكاملة.

الدراسات السابقة المرتبطة بالمتغير المستقل

أولاً: الدراسات العربية

دراسة علي وأبو حسين: (2018) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تكامل سلسلة التوريد بأبعاده (التكامل مع الموردين، والتكامل الداخلي، والتكامل مع العملاء) على نجاح المشاريع في الشركات الهندسية المتخصصة بإدارة المشاريع في الأردن. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (١٥٠) مديرًا ومهندسًا في الشركات الهندسية الأردنية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي دال إحصائيًا لتكامل سلسلة التوريد بأبعاده الثلاثة على نجاح المشاريع، وأن التكامل الداخلي كان الأكثر تأثيرًا، يليه التكامل مع الموردين، ثم التكامل مع العملاء. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التكامل بين مختلف الأطراف في سلسلة التوريد، وبناء علاقات استراتيجية طويلة الأمد مع الموردين والعملاء.

دراسة الفايز وآخرون: (1988) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسة الخليج للاستثمار في المشاريع المشتركة بأبعاده (البُعد التمويلي، والبُعد الاستراتيجي، والبُعد التنسيقي) بين دول مجلس التعاون الخليجي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المشاريع الاستثمارية المشتركة التي تُشرف عليها المؤسسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مؤسسة الخليج للاستثمار تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التكامل بين المشاريع الاستثمارية في دول مجلس التعاون، وأن هذا التكامل ساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية. وأوصت الدراسة بتوسيع نطاق عمل المؤسسة، وتعزيز التنسيق بين المشاريع القائمة في مختلف الدول الخليجية.

دراسة الطاهر وآخرون: (2025) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أصحاب المشاريع في تفعيل السياحة الزراعية بأبعاده (البُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي) في الآفاق والتحديات في الجزائر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من أصحاب المشاريع السياحية الزراعية في الجزائر. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التكامل بين المشاريع السياحية والزراعية يُسهم في تعزيز التنمية الريفية، وخلق فرص عمل جديدة، وتحقيق الاستدامة البيئية. وأوصت الدراسة بضرورة دعم أصحاب المشاريع من خلال التمويل والتدريب، وتعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

دراسة: Pratama et al. (2023) هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقات الاجتماعية في تخطيط المشاريع العملاقة بأبعادها (البُعد المؤسسي، والبُعد التشاركي، والبُعد التنسيقي) واستكشاف أدوار الحكومة المحلية في تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة في إندونيسيا. واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، وتكونت العينة من مجموعة من المناطق الاقتصادية الخاصة في إندونيسيا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن العلاقات الاجتماعية والمؤسسية تلعب دورًا محوريًا في نجاح المشاريع العملاقة، وأن الحكومة المحلية تُمثّل الحلقة الأهم في تنسيق الجهود بين مختلف الأطراف. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز قدرات الحكومات المحلية، وبناء آليات فعّالة للتنسيق بين المستويات الحكومية المختلفة.

دراسة: Han et al. (2024) هدفت الدراسة إلى التعرف على أسس تعزيز التنمية عالية الجودة من خلال المشاريع العملاقة بأبعادها (التكامل الاستراتيجي، والتكامل التقني، والتكامل المؤسسي) عبر مراجعة منهجية للأدبيات. واستخدمت الدراسة منهج المراجعة المنهجية للأدبيات، وتكونت العينة من (١٢٠) دراسة منشورة في المجلات العلمية المحكمة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التكامل بين المشاريع العملاقة يُعدّ عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية عالية الجودة، وأن هناك حاجة لمزيد من الأبحاث حول الآليات التي يعمل من خلالها هذا التكامل. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير أطر نظرية أكثر شمولاً لفهم التكامل بين المشاريع العملاقة.

دراسة: Zhou et al. (2021) هدفت الدراسة إلى التعرف على تطور المشاريع الحضرية العملاقة في الصين بأبعادها (البُعد التخطيطي، والبُعد التنفيذي، والبُعد الحوكمي) من خلال دراسة حالة مشروع مترو

نانتونغ. واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، وتكونت العينة من مشروع مترو نانتونغ ومجموعة من المشاريع الحضرية المرتبطة به. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التكامل بين المشاريع الحضرية العملاقة في الصين يتم عبر آليات حوكمة معقدة تشمل مستويات حكومية متعددة، وأن هذا التكامل ساهم في تحقيق التحول الحضري السريع. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز آليات الحوكمة وإشراك المجتمعات المحلية في عملية التخطيط.

2.3. المتغير التابع: التنمية الاقتصادية المحلية

تمهيد

تُمثل التنمية الاقتصادية المحلية أحد أهم محاور التنمية الشاملة في العصر الراهن، إذ تتجاوز النظرة التقليدية التي تُركّز على التنمية على المستوى الوطني إلى نظرة أكثر تفصيلاً تُعنى بالمناطق والمجتمعات المحلية. وقد تنامي الاهتمام بهذا المفهوم في العقود الأخيرة نتيجةً لإدراك أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق دون إشراك المجتمعات المحلية في عملية التنمية، والاستفادة من الميزات النسبية لكل منطقة.

مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية

يُشير مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية إلى تلك العملية التشاركية التي يتم من خلالها تعزيز القدرات الاقتصادية للمجتمعات المحلية، وخلق فرص عمل جديدة، ورفع مستوى معيشة السكان، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية على المستوى المحلي. وقد عرّفها عبد الجبار وعمر (٢٠١٦) بأنها "المحصلة الحتمية لتكنولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي، وهي عملية شاملة تستهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام على المستوى المحلي، من خلال الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة، وتعزيز المشاركة المجتمعية."

ويرى صالح (٢٠١٣) أن التنمية الاقتصادية المحلية تُمثل "نتائجاً للتعاون والتكامل بين مختلف الأطراف المعنية على المستوى المحلي، بما يُساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة". ويُضيف الأحمد (٢٠٢٢) أن التنمية الاقتصادية المحلية تتطلب "تأسيس شركات تنمية محلية قادرة على إدارة عملية التنمية بشكل احترافي، وتوفير المقومات الأساسية لنجاح رهان التدخل الاقتصادي المحلي."

ومن منظور معاصر، يُعرّف (Mpungose and Maharaj (2022) التنمية الاقتصادية المحلية بأنها "العملية التي يتم من خلالها تحويل الاقتصاد المحلي إلى اقتصاد أكثر ديناميكية وتنوعًا، من خلال جذب الاستثمارات، وتطوير البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري". ويُشير (Nourelfath et al. (2022 إلى أن التنمية الاقتصادية المحلية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمشاريع العملاقة، لا سيما في القطاعات الاستراتيجية كالنفط والغاز والطاقة.

أهمية التنمية الاقتصادية المحلية

تتبع أهمية التنمية الاقتصادية المحلية من كونها الأداة الفعّالة لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، فهي تُعالج الاختلالات المكانية في التنمية، وتسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتُعزّز من قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها تُمثّل الترجمة الفعلية للاستراتيجيات التنموية الوطنية على أرض الواقع، وتوفّر بيئةً محفّزة للاستثمار والابتكار.

ويشير بومحكاك وحجاج (٢٠٢٥) إلى أن أهمية التنمية الاقتصادية المحلية تتمثل فيما يلي: أولاً، تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق داخل الدولة الواحدة، ومعالجة الفجوات التنموية بين المدن والأرياف. ثانيًا، تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية التنمية، من خلال إشراك السكان المحليين في اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع. ثالثًا، تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى المحلي، من خلال الاستفادة الرشيدة من الموارد المتاحة.

ويرى الأحمدى (٢٠٢٢) أن أهمية التنمية الاقتصادية المحلية تتجلى في: أولاً، خلق فرص عمل جديدة للسكان المحليين، مما يسهم في تقليل معدلات البطالة والفقر. ثانيًا، تنويع مصادر الدخل على المستوى المحلي، مما يُعزّز من قدرة الاقتصاد المحلي على مواجهة الصدمات. ثالثًا، تعزيز التنافسية الإقليمية للمناطق المحلية، من خلال تطوير البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال.

ويُضيف سلامة (٢٠١٩) أن أهمية التنمية الاقتصادية المحلية تظهر بشكل خاص في المناطق التي تُعاني من ظروف خاصة، إذ إنها تُمثّل الأداة الرئيسية لتعزيز الصمود الاقتصادي، وبناء اقتصاد محلي قادر على

مواجهة التحديات. كما يؤكد عبد الجبار وعمر (٢٠١٦) أن التنمية الاقتصادية المحلية تُسهم في تعزيز الاندماج الاجتماعي، وتقوية الهوية المحلية، وبناء رأس المال الاجتماعي اللازم للتنمية المستدامة.

أهداف التنمية الاقتصادية المحلية

تسعى التنمية الاقتصادية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تتقاطع مع الأهداف التنموية الشاملة، وقد تناول الباحثون هذه الأهداف من زوايا متعددة تعكس شموليتها وتعقيدها.

يشير عبد الجبار وعمر (٢٠١٦) إلى أن أهداف التنمية الاقتصادية المحلية تتمثل فيما يلي: أولاً، تحقيق النمو الاقتصادي المستدام على المستوى المحلي، من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنويع القاعدة الإنتاجية. ثانياً، خلق فرص عمل لائقة للسكان المحليين، وتقليل معدلات البطالة والفقر. ثالثاً، تحسين مستوى المعيشة للسكان المحليين، من خلال تحسين الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان.

كما يشير بومحكاك وحجاج (٢٠٢٥) إلى أن التنمية الاقتصادية المحلية تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية: أولاً، تحقيق التوازن المكاني في التنمية، من خلال توزيع الاستثمارات والخدمات بشكل عادل بين مختلف المناطق. ثانياً، تعزيز اللامركزية في اتخاذ القرارات التنموية، وتمكين المجتمعات المحلية من إدارة شؤونها. ثالثاً، تحقيق الاستدامة البيئية، من خلال الاستفادة الرشيدة من الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

ويضيف Metaxas (2024) أن أهداف التنمية الاقتصادية المحلية في سياق المشاريع العملاقة تشمل: أولاً، بناء صورة إيجابية للمدينة أو المنطقة، تجذب الاستثمارات والسياحة. ثانياً، تطوير البنية التحتية بشكل يخدم الأهداف التنموية بعيدة المدى. ثالثاً، تعزيز الاستدامة الحضرية، من خلال تصميم مشاريع تراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ويرى Hassan et al. (2025) أن التنمية الاقتصادية المحلية عبر المشاريع العملاقة تهدف إلى: أولاً، تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، من خلال دمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية. ثانيًا، تعزيز إدراك أصحاب المصلحة للأثر الإيجابي للمشاريع، مما يُسهم في الحصول على الدعم المجتمعي. ثالثًا، تحقيق التكامل الإقليمي، من خلال ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصادات الإقليمية والدولية.

أبعاد التنمية الاقتصادية المحلية

تم تحديد أبعاد التنمية الاقتصادية المحلية بناءً على دراسة عبد الجبار وعمر (٢٠١٦) ودراسة الأحمدى (٢٠٢٢) ودراسة بومحكاك وحجاج (٢٠٢٥)، وهي: البُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي، والبُعد المؤسسي. وفيما يلي شرح مفصل لكل بُعد:

البُعد الأول: البُعد الاقتصادي، ويُشير إلى الجوانب المتعلقة بالنمو الاقتصادي على المستوى المحلي، ويشمل عدة مؤشرات منها: زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتنوع القاعدة الإنتاجية، وجذب الاستثمارات، وتطوير القطاعات الاستراتيجية، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة الدخل المحلي. ويُعدّ هذا البُعد الأساس الذي تبنى عليه بقية الأبعاد، إذ إن تحقيق النمو الاقتصادي يُوفّر الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية. ووفقاً لـ (Nourelfath et al. (2022)، فإن البُعد الاقتصادي يتضمن أيضاً تعزيز سلاسل القيمة المحلية، وربط الاقتصاد المحلي بالاقتصادات الإقليمية والدولية.

البُعد الثاني: البُعد الاجتماعي، ويتعلق بالجوانب الاجتماعية للتنمية، ويشمل: تحسين مستوى المعيشة، وتقليل معدلات الفقر والبطالة، وتحسين الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وبناء رأس المال الاجتماعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ويُشير الأحمدى (٢٠٢٢) إلى أن البُعد الاجتماعي يُمثّل الغاية الأسمى للتنمية الاقتصادية المحلية، إذ إن التنمية التي لا تنعكس إيجاباً على حياة السكان تفقد معناها ومبررها.

البُعد الثالث: البُعد البيئي، ويُشير إلى الجوانب المتعلقة بالاستدامة البيئية، ويشمل: الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئة، وتقليل التلوث، وحماية التنوع البيولوجي، وتبني ممارسات الاقتصاد الأخضر، ومواجهة تحديات التغير المناخي. ويرى بومحكاك وحجاج (٢٠٢٥) أن البُعد البيئي أصبح ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية المحلية المعاصرة، إذ لم يعد بالإمكان تحقيق تنمية مستدامة دون مراعاة الاعتبارات البيئية.

البُعد الرابع: البُعد المؤسسي، ويتعلق بالأطر التنظيمية والقانونية والإدارية الداعمة للتنمية، ويشمل: تطوير الحوكمة المحلية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وبناء القدرات المؤسسية، وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية، وتعزيز الشراكات بين القطاعات المختلفة. ويُؤكّد الأحمدي (٢٠٢٢) أن البُعد المؤسسي يُمثّل المحرّك الرئيسي للتنمية، إذ إن وجود مؤسسات قوية وفعّالة يُعدّ شرطاً أساسياً لنجاح أي عملية تنمية.

بالإضافة إلى الأبعاد الأربعة الرئيسية، تجدر الإشارة إلى وجود عناصر أخرى داعمة للتنمية الاقتصادية المحلية، منها: البُعد التكنولوجي المتعلق بتوظيف التكنولوجيا في خدمة التنمية، والبُعد الثقافي المتعلق بالحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمعات المحلية، والبُعد المكاني المتعلق بالتخطيط المكاني للتنمية.

الدراسات السابقة المرتبطة بالمتغير التابع

أولاً: الدراسات العربية

دراسة عبد الجبار وعمر: (2016) هدفت الدراسة إلى التعرف على التنمية المحلية المستدامة بأبعادها (البُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي) بوصفها محصلة حتمية لتكنولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من الأدبيات والدراسات في مجال التنمية المحلية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التنمية المحلية المستدامة تُمثّل النموذج الأمثل للتنمية في العصر الراهن، وأنها تحتاج إلى تكامل بين مختلف الأبعاد لتحقيق أهدافها. وأوصت الدراسة بضرورة تبني نموذج التنمية المحلية المستدامة، وتوفير المقومات اللازمة لنجاحها.

دراسة الأحمدي: (2022) هدفت الدراسة إلى التعرف على تأسيس شركات التنمية المحلية بأبعادها (البُعد المؤسسي، والبُعد التمويلي، والبُعد التشغيلي) بوصفها المقومات الأساسية لنجاح رهان التدخل الاقتصادي المحلي في المغرب. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من شركات التنمية المحلية في المغرب. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن شركات التنمية المحلية تُمثّل أداةً فعّالة للتدخل الاقتصادي المحلي، وأنها تحتاج إلى مقومات مؤسسية وتمويلية وتشغيلية لضمان نجاحها. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الإطار المؤسسي لهذه الشركات، وتوفير التمويل اللازم لها.

دراسة بومحكاك وحجاج: (2025) هدفت الدراسة إلى التعرف على التنمية المحلية المستدامة بأبعادها (البُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي، والبُعد المؤسسي) من خلال دراسة مقارنة بين النموذجين الفرنسي والجزائري. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتكونت العينة من تجارب التنمية المحلية في فرنسا والجزائر. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود اختلافات جوهرية بين النموذجين الفرنسي والجزائري في تطبيق التنمية المحلية المستدامة، وأن النموذج الفرنسي يتميز بمستوى أعلى من اللامركزية والمشاركة المجتمعية. وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من التجربة الفرنسية في تطوير نموذج التنمية المحلية في الجزائر.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

دراسة: (2024) Metaxas هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاريع العملاقة وصورة المدينة المستدامة بأبعادها (البُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي) من خلال دراسة مشروع نويفو نورتي في مدريد. واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، وتكونت العينة من مشروع نويفو نورتي ومجموعة من الخبراء والمعنيين بالمشروع. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المشاريع العملاقة يمكن أن تُسهم بشكل كبير في بناء صورة إيجابية للمدينة المستدامة، شريطة أن تُصمّم بطريقة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأوصت الدراسة بضرورة دمج مفهوم الاستدامة في تصميم المشاريع العملاقة منذ المراحل الأولى.

دراسة: (2021) Montrimas et al. هدفت الدراسة إلى التعرف على ما يتجاوز الأثر الاجتماعي الاقتصادي لمشاريع النقل العملاقة بأبعاده (البُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي، والبُعد المكاني). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من مشاريع النقل العملاقة في أوروبا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مشاريع النقل العملاقة تُحقّق آثارًا اجتماعية اقتصادية تتجاوز الأثر المباشر، وتشمل التحولات الهيكلية في الاقتصاد المحلي والاندماج المكاني بين المناطق. وأوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق تقييم أثر هذه المشاريع ليشمل الأبعاد غير المباشرة.

دراسة: (2025) Hassan et al. هدفت الدراسة إلى التعرف على التنمية المستدامة من خلال المشاريع العملاقة بأبعادها (البُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي، والبُعد الحوكمي) ودور إدراك أصحاب المصلحة في حالة الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي،

وتكونت العينة من (٤٠٠) من أصحاب المصلحة في الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن إدراك أصحاب المصلحة يلعب دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاريع العملاقة، وأن هذا الإدراك يتأثر بمدى شفافية المشروع ومشاركة المجتمعات المحلية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية في المشاريع العملاقة.

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

تُمثل العلاقة بين التكامل بين المشاريع العملاقة والتنمية الاقتصادية المحلية علاقةً جوهرية وعميقة، إذ إن التكامل بين المشاريع العملاقة يُعدّ من أهم المحركات التي تُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية بمختلف أبعادها. ويمكن تفسير هذه العلاقة من خلال عدة زوايا تعكس تعدد المسارات التي يعمل من خلالها التكامل على تعزيز التنمية.

فمن الناحية الاقتصادية، يُسهم التكامل الاستراتيجي بين المشاريع العملاقة في مواءمة الأهداف التنموية على المستويين المحلي والوطني، بحيث تعمل جميع المشاريع في اتجاه واحد يخدم التنمية الاقتصادية المحلية. ويُشير (Han et al. (2024 إلى أن التكامل الاستراتيجي يُتيح الاستفادة القصوى من الميزات النسبية للمنطقة، ويوجّه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر قدرةً على تحقيق النمو الاقتصادي. كما أن التكامل التشغيلي بين المشاريع يُعزّز من كفاءة استخدام الموارد، ويُقلّل من التكاليف التشغيلية، مما يُسهم في تحسين العائد الاقتصادي للمشاريع ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن ناحية أخرى، يُسهم التكامل المالي بين المشاريع العملاقة في توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية المحلية، من خلال توحيد مصادر التمويل وإدارة المخاطر المالية بشكل متكامل. ويُؤكّد (Nourelfath et al. (2022 أن التكامل المالي يُتيح إعادة توجيه الأموال بين المشاريع حسب الأولويات التنموية، مما يُعزّز من قدرة المشاريع على تحقيق أهدافها التنموية. كما أن التكامل المالي يُسهم في جذب مزيد من الاستثمارات إلى المنطقة، من خلال تقديم صورة موحّدة ومتناغمة للمشاريع القائمة.

أما التكامل التقني والمعرفي، فيُساهم في تعزيز القدرات الابتكارية للمنطقة، ونقل التكنولوجيا والمعرفة إلى المجتمعات المحلية، مما يُعزّز من التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. ويرى (Zhou et al. 2021) أن التكامل التقني بين المشاريع العملاقة يُتيح بناء قواعد معرفية مشتركة، ويُساهم في تنمية رأس المال البشري المحلي، مما يُعدّ استثمارًا استراتيجيًا في مستقبل التنمية.

ومن الناحية الاجتماعية، يُساهم التكامل بين المشاريع العملاقة في خلق فرص عمل جديدة للسكان المحليين، وتحسين مستوى معيشتهم، وتعزيز مشاركتهم في عملية التنمية. ويُشير (Hassan et al. 2025) إلى أن المشاريع العملاقة المتكاملة تُوفّر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتُساهم في تنمية المهارات المحلية، وتُعزّز من الاندماج الاجتماعي. كما تُساهم في تحسين الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان، مما ينعكس إيجابًا على حياة السكان.

ومن الناحية البيئية، يُساهم التكامل بين المشاريع العملاقة في تحقيق الاستدامة البيئية، من خلال تصميم المشاريع بطريقة تراعي الاعتبارات البيئية، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. ويُؤكد (Metaxas 2024) أن التكامل البيئي بين المشاريع يُساهم في بناء صورة المدينة المستدامة، ويُعزّز من قدرتها على مواجهة تحديات التغير المناخي. كما يُساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية النظم البيئية الحساسة.

وفي سياق مشروع نيوم في منطقة تبوك، تتجلى هذه العلاقة بوضوح، إذ يُمثّل المشروع نموذجًا رائدًا للتكامل بين المشاريع العملاقة، ويسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية بمختلف أبعادها. فالمشروع يتضمن مجموعة من المشاريع الفرعية المتكاملة، تشمل مشاريع الطاقة والسياحة والصناعة والتكنولوجيا، وجميعها تعمل بشكل متناغم لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية في منطقة تبوك. ويُتوقع أن يُساهم المشروع في خلق مئات الآلاف من فرص العمل، وجذب استثمارات ضخمة، وتحويل منطقة تبوك إلى مركز اقتصادي عالمي.

وتُشير الأدبيات إلى أن نجاح هذه العلاقة يعتمد على عدة عوامل، منها: وجود رؤية استراتيجية واضحة، وقيادة قوية قادرة على التنسيق بين مختلف الأطراف، وأطر مؤسسية داعمة، ومشاركة فعّالة من المجتمعات المحلية. كما يعتمد على القدرة على إدارة التحديات المرتبطة بالمشاريع العملاقة، كتجاوز الميزانيات، والتأخر في التنفيذ، والآثار البيئية والاجتماعية غير المرغوبة.

وفي المقابل، يمكن أن تنشأ تحديات في هذه العلاقة إذا لم يتم إدارة التكامل بشكل فعال. فقد يؤدي غياب التنسيق بين المشاريع إلى ازدواجية الجهود وهدر الموارد، كما قد يؤدي التركيز على الأبعاد الاقتصادية على حساب الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى نتائج تنموية غير متوازنة. ويُشير Mpungose and Maharaj (2022) إلى أن المشاريع العملاقة في سياق النيوليبرالية قد تُحدث آثارًا اجتماعية ومكانية سلبية إذا لم تُدار بحكمة، مما يؤكد أهمية التكامل الشامل الذي يُراعي جميع الأبعاد.

2.5. الخاتمة

استعرض هذا الفصل الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بمتغيري الدراسة الحالية، وهما التكامل بين المشاريع العملاقة (المتغير المستقل) والتنمية الاقتصادية المحلية (المتغير التابع). وقد تبين من خلال العرض أن التكامل بين المشاريع العملاقة يُمثل مفهومًا متعدد الأبعاد يشمل التكامل الاستراتيجي والتشغيلي والمالي والتقني والمعرفي، وأن كل بُعد من هذه الأبعاد يُسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

كما تبين أن التنمية الاقتصادية المحلية بدورها مفهومٌ شامل يتضمن أبعادًا اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، وأنها تُمثل الغاية الأسمى للتخطيط التنموي على المستوى المحلي. وقد كشفت الدراسات السابقة العربية والأجنبية عن وجود علاقة إيجابية بين التكامل بين المشاريع العملاقة والتنمية الاقتصادية المحلية، وأن هذه العلاقة تتحقق من خلال مسارات متعددة تشمل خلق فرص العمل، وجذب الاستثمارات، وتطوير البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري، وتحقيق الاستدامة البيئية.

وقد أسهم استعراض الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، وتحديد الفجوة البحثية التي تسعى إلى سدها، وهي دراسة أثر التكامل بين المشاريع العملاقة بأبعاده الأربعة على التنمية الاقتصادية المحلية في منطقة تبوك من خلال مشروع نيوم. ويُتوقع أن تُسهم الدراسة الحالية في إثراء الأدبيات العلمية في هذا المجال، وتقديم توصيات عملية لصناع القرار في المملكة العربية السعودية، بما يُسهم في تعظيم الأثر التنموي لمشروع نيوم على منطقة تبوك ومختلف المناطق المستفيدة منه.

وفي ضوء ما تقدّم، يتضح أن مشروع نيوم يُمثّل فرصةً استثنائيةً لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في منطقة تبوك، وأن نجاح هذا المشروع في تحقيق أهدافه التنموية يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تحقيق التكامل بين مكوناته المختلفة، ومع المشاريع العملاقة الأخرى في المملكة العربية السعودية. وسيتناول الفصل التالي من هذه الدراسة الإطار المنهجي المُتبّع للإجابة عن أسئلة الدراسة والتحقق من فرضياتها.

قائمة المراجع

علي، أحمد علي عطية، و أبو حسين، الحارث محمد موسى. (٢٠١٨). أثر تكامل سلسلة التوريد على نجاح المشاريع في الشركات الهندسية المتخصصة بإدارة المشاريع (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1015247>

الفايز، خالد، جشي، جميل، الصبان، محمد سالم، آل صباح، محمد، و أفندي، إبراهيم. (١٩٨٨). دور مؤسسة الخليج للاستثمار في المشاريع المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي. ندوة التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية ، وزارة الخارجية، ١٤ - ٣٦. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/389799>

صالح، يحيى. (٢٠١٣). التعاون والتكامل الاقتصادي بين الأقطار الإسلامية: الجزء الثاني. مجلة الرسالة الإسلامية، ع ٣٢٩ ، ٦٦ - ٦٧. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/494160>

الطاهر، كاوجة محمد، بن عبدالهادي، محمد منير، و عبدالرزاق، مولاي لخضر. (٢٠٢٥). دور أصحاب المشاريع في تفعيل السياحة الزراعية: الآفاق والتحديات. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مج ١٢، ع ٢٤ ، ٦٧ - ٧٦. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1650834>

عبدالجبار، سعد الدين، و عمر، شتاتحة. (٢٠١٦). التنمية المحلية المستدامة: محصلة حتمية لكترونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، ع ٣ ، ١٠٩ - ١٣٧. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1085732>

سلامة، عبدالغني. (٢٠١٩). الاحتلال وتعرثر التنمية الاقتصادية المحلية في فلسطين. شؤون فلسطينية، ع ٢٧٦، ٢٧٥ ، ١٣٥ - ١٥٣. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1316949>

الأحمدي، صلاح الدين. (٢٠٢٢). تأسيس شركات التنمية المحلية: المقومات الأساسية لنجاح رهان التدخل الاقتصادي المحلي. مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ع ٣ ، ١٩٧ - ٢١٢. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1344492>

بومحكاك، خدوجة، و حجاج، مراد. (٢٠٢٥). التنمية المحلية المستدامة: دراسة مقارنة بين النموذجين الفرنسي والجزائري. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج١٨، ع١٤، ١٨٦ - ٢٠٢. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1582380>

Pratama, I. P., Winarso, H., Hudalah, D., & Syabri, I. (2023). Social relations in megaproject planning: exploring the roles of local government in the development of Indonesia's special economic zones. *Town planning review*, 94(5), 513-533.

Metaxas, T. (2024). Mega projects and sustainable city image: evidence from Nuevo Norte Project of Madrid. *International Journal of Urban Sustainable Development*, 16(1), 108-128.

Metaxas, T., Gallego, J. S., & Juarez, L. (2023). Sustainable urban development and the role of mega-projects: Experts' view about Madrid Nuevo Norte Project. *Journal of Infrastructure, Policy and Development*, 7(2), 2161.

Montrimas, A., Bruneckienė, J., & Gaidelys, V. (2021). Beyond the socio-economic impact of transport megaprojects. *Sustainability*, 13(15), 8547.

Hassan, M. U., Khakwani, I., Ahmad, W., & Ali, N. E. (2025). Sustainable development through mega projects: the role of stakeholder perception in the case of the China–Pakistan Economic Corridor. *Social Responsibility Journal*, 21(6), 1261-1282.

Nourelfath, M., Lababidi, H. M., & Aldowaisan, T. (2022). Socio-economic impacts of strategic oil and gas megaprojects: A case study in Kuwait. *International Journal of Production Economics*, 246, 108416.

Mpungose, A., & Maharaj, B. (2022, June). Megaprojects in the context of neoliberalism: socio-economic and spatial impacts of the proposed dig-out port in Durban, South Africa. In *Urban forum* (Vol. 33, No. 2, pp. 173-195). Dordrecht: Springer Netherlands.

Han, Y., Yang, Q., & Tian, P. (2024). The fundamentals of boosting high-quality development by megaprojects: A systematic literature review. *Project Leadership and Society*, 5, 100140.

Zhou, S., Zhai, G., Lu, Y., & Shi, Y. (2021). The development of urban mega-projects in China: A case study of Nantong's metro project. *Environment and Planning B: Urban Analytics and City Science*, 48(4), 759-774.

Hamed, A. M. K. (2025). The impact of sustainable development goals on the success of mega projects: A case study of Benban solar park in Egypt. *Iconic Res. Eng. J.*, 9(3), 872-878.